التّجديد في تمثيل البنية الصّرفيّة للكلمة العربيّة: من الميزان الصّرفي نحو الميزان الصّوتي كمعطى بديل أم تكميلي.

سامية مشاط *
مخبر الممارسات اللّغويّة بالجزائر
جامعة مولود معمري ، تيزي — وزو.
samiamechat2018@gmail.com

الإرسال: 2022/03/13 **القبول:**2022/05/21 **النشر:** 2022/06/01.

الملخص: ظهر في ظلّ الدّرس الصّرفي الحديث رغبة تجديديّة قويّة للنّموذج الصّرفي العربي التّراثيّ ، بإسقاط المنهج الصّوتي عليه وإعادة قراءته من منظور صوتيّ حديث ، فكان الميزان الصّرفي وهو عمدة الصّرف العربيّ كلّه ، أهمّ ركن طاله هذا النّوع من التّجديد وبدأ النّظر في الميزان الصّوتي (المقطعيّ) كبديل له لفهم التّشكّل الصّوتي للبنية الصرفيّة للكلمة العربيّة وتمثيلها.

ومن هذا التّحوّل في الصّرف العربي من الميزان الصّرفي نحو الميزان الصّوتي لتمثيل بنية الكلمة الصّرفيّة نهدف من خلال هذه المداخلة إلى الوقوف عند الأسباب الكامنة وراء هذا التّجديد ، وعليه كيف سنحكم على هذا المعطى الجديد ، أبديل هو أم تكميليّ؟ وانتهت بنا الدّراسة إلى نتائج عامة أهمّها:

أوّلها: أنّ استناد الميزان الصّرفي العربي تمثيل بنية الكلمة الصّرفيّة إلى التّصوّر الافتراضي ، لا يعني مطلقا أن يكون من بعجوا الصّرف وأقاموه على الميزان الصرفيقد غفلوا عن أهميّة المعطى الصّوتي ، وهم في تعليلاتهم يرجعون تغيّرات طارئة إلى صعوبة النّطق وهم على دراية بالتّغيّرات الصّوتيّة وقوانينها.

*المؤلف المرسل

ثانيها: نستبعد أن يكون الميزان الصّوتي بديلا للميزان الصّرفي العربي ، بل هو مقياس تكميلي ، وهذا ليس بعيب مادام القدماء قد اعترفوا بأنّ اللّغة أصوات وأنّها منظومة من الأنظمة الصّوتي والصّرفي والنّحوي...وهذا ما يتحقق على مستوى التّحليل ، إيمانا بتكامل علوم اللّغة في دراسة أنظمة اللّغة.

الكلمات المفاتيح:التّجديد ؛ الميزان الصّرفي ؛ الميزان الصّوتي ؛ الأصل الافتراضي ؛ المقطع الصّوتي ؛ البنيّة الصرفيّة ؛ البنية الصّوتيّة ؛ تكميليّ ؛ بديل.

Renewal in the representation of the morphological structure of the Arabic word: From the morphological balance to the phonetic balance as an alternative or complementary given

Abstract: In light of the modern morphological lesson, a strong renewed desire emerged for the traditional Arabic morphological model, by dropping the phonetic curriculum on it and re-reading it from a modern phonetic perspective. Where the morphological balance - the pillar of the entire Arabic morphology - was the most important pillar of this type of renewal, and the consideration of the phonetic (syllabic) balance began as an alternative to understanding the phonetic formation of the morphological structure of the Arabic word and its representation.

That the Arabic morphological balance is based in some situations to represent the morphological word structure on the virtual conception, does not mean at all that those who established the Arabic morphology on the morphological balance, have neglected the importance of the phonemic and

they justify emergency changes to the difficulty of pronunciation, and they are aware of its phonetic changes.

- We exclude the phonetic balance as an alternative to the Arabic morphological balance, rather it is a complementary scale, and this is not a defect as long as the ancient linguists have recognized that language sounds and a system of phonetic, morphological, and grammatical systems... which is achieved at the level of analysis, believing in the integration of sciences.

Key words:renewal;the morphological balance; the phonetic balance; the virtual conception; the soundtrack; the morphological structure; the Phonology; complementary; alternative.

1. **مقدّمة:**

يعدّ الميزان الصّرفي عمدة الصّرف العربيّ كلّه ، وأهمّ ركن فيه لما يلعبه من دور فعّال في تفسير كيفيّة تشكّل الكلمة العربيّة ، بمراعاة خصائص اللّغة العربيّة الإشتقاقيّة. ولقد وُصف الميزان الصّرفي العربي بالتّعقيد وعدم سيره على أسس علميّة لتشبّثه بالأصل الإفتراضي ، فانقاد البعض في ظلّ الدّرس اللّساني الحديث وراء الرّغبة التّجديديّة في الصّرف العربي عامة والميزان الصّرفي بخاصة والبحث عن سبل أكثر علميّة- حسب رأيهم- يمكن أن يكون بديلا فتحدّثوا عن الميزان الصّوتي (المقطعي)، لسدّ ثغرات ومزالق الميزان الصّرفيّ العربيّ في تمثيله لبنية الكلمة العربيّة.

الإشكاليّة: تأسيسا على ما سبق كيف سنحكم على الميزان الصّوتي كمعطى جديد في الدّرس الصّرفي العربي ، أبديل عن الميزان الصّرفي أم تكميليّ ؟

فرضيّات البحث: ويقف البحث مبدئيا على فرضيّتين أساسيتين:

- إذا كان الميزان الصوتي ليس ببديل ، فربّما سيكون تكميليّا مساعدا للميزان الصّرفيّ.
- قد يكون الميزان الصّرفي قاصرا في تمثيل البنية الداخليّة للكلمة ، عندها يكون التّجديد واجب الوجود.

أهداف البحث: وعليه فإنّ الأهداف التي يروم إليها البحث كثيرة ، وأكثرها أهميّة مايلي:

— الوقوف عند الأصول الإفتراضيّة كسبب كامن وراء الرّغبة في التّجديد ، ومن ثمّة النّظر في حقيقة إحلال الميزان الصّوتي مكان الميزان الصّرفي.

— محاولة إنصاف الميزان الصّوتي ، والنّظر إليه كمقياس تكميليّ.

منهجيّة البحث: يقوم البحث على الإجراء التّحليليّ ، وفي جانب منه لزم علينا اتّباع المقارنةلتحليل بعض النّماذج قصد إظهار منهج المعيارين في تمثيل بنية الكلمة العربيّة.

2. الميزان الصّرفي والميزان الصّوتي وتمثيل بنية الكلمة العربيّة: يقف البحث على مفهومين أساسيين: الميزان الصّرفي والميزان الصّوتي المقطعي ، أمّا الأوّل" معيار يؤتى به لكي تحدّد من خلاله هيئة الكلمة من عدّة أمور منها: الحركات والسّكنات في الكلمة ، ومعرفة الأصليّ والزّوائد ، والمذكور والمحذوف ، والمتقدّم من حروفها عن ترتيبه الأصليّ والمتأخّر إلى آخر الرؤى الصّرفيّة التي توضّح الصيغة العربيّة."[1] و يضبط تغيّرات الكلمة العربيّة التي تطرأ على شكلها وهيئتها دون إهمال المعنى ، " ويتتبّع الميزان الصّرفي بنية الكلمة صحيحة أم معتلّة ، ويتتبّع أصولها من زوائدها حركات كانت أو لواصقا."[2] إذ نزن به بنية الكلمة المشتقّة ، أسماءا متمكّنة وأفعالا متصرّفة وعدا ذلك أخرج من الميزان ، فهو بذلك يهتم بجزء من اللّغة.وفي ذلك كلّه يرتكز على الأصل الافتراضي أو المقدّر كمنهج تُرجع من خلاله الأبنية إلى أصولها المجرّدة ، والأكثر من ذلك أنّ هذه الأبنيّة صور معدّلة عن هذه الأصول. من هنا رأى المحدثون ضرورة الاتّجاه نحو الميزان الصّوتي المقطعي ، الذي يحقّق وحسب رأيهم الشّموليّة بمعالجة كلّ البنى ، حتّى غير المتمكّنة من الأسماء والأفعال غير المتصرّفة متجاوزا في ذلك الأصل الافتراضي الذي أصبح وحسب الدّرس الصّوتي الحديث مجرّد عائق في فهم تشكّل بنية الكلمة العربيّة ، بعد أن كان القول بالأصل ، له وزنه في الدّراسات الصّرفيّة العربيّة القديمة لحصر وتفسير تلك الأبنية التّي تغيّرت صورتها ، وخالفت أصولها المجرّدة وأضحى التّحوّل عن الميزان الصّرفي في ذلك إلى الميزان الصّوتي أمرا لابدّ منه - عند البعض- و حدّد عبد الصّبور شاهين مفهوم الميزان الصّوتي حين قال: " ووزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضي منتهى الدّقة في محاذاة الأصول بالأصول والزّوائد بالزّوائد."[3] إذ يعالج الكلمة وهي منطوقة مهما كان نوع التّغيّر الصّرفي الداخلي فيها ، ويُطلق عليه كذلك مصطلح الميزان المقطعي كونه يتعامل بالمقطع الصّوتيّ كمستوى للتّحليل ، الذي عسُر تعريفه لاختلاف وجهات النّظر

فيه(الماديّة والنّطقيّة والوظيفيّة)،فمن وجهة نظر وظيفيّة عرّفه رمضان عبد التّواب بأنّه : « كميّة من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ، يمكن الابتداء بها والوقوف عليها.»[4] كقانون عام تخضع له كلّ اللّغات بما فيها اللّغة العربيّة التي لها تقطيع خاص بها. وأدلى عبد الصّبور شاهين في محاولته لوضع تصوّر للمقطع الصّوتي العربيّ ، بأنّ المقطع الصّوتي في تركيبته عبارة عن " مزيج من صامت وحركة ، يتّفق مع طريقة اللّغة في تأليف بنيتها ، ويعتمد على الإيقاع التّنفّسي" [5] فأكّد على التّركيبة المزدوجة للمقطع الصّوتي الواحد باعتباره مزيج بين صوت صامت وصوت صائت (حركة)، وأطلق عليه مصطلح المقطع القصير ، وإذا حاولنا التّمثيل له ، فإنّ كلمة (كَتَبَ) وحسب التّحليل المقطعي ، تتألّف من ثلاثة مقاطع صوتيّة قصيرة ؛ ka/ta/ba = (ص+ح/ ص+ح/ ص+ح). ويمكن اختصار الأشكال المقطعيّة الخاصة باللّغة العربيّة حسب تصوّر عبد الصّبور شاهين فيما يلي: [6]

1) **المقطع القصير المفتوح (ص+ح):** قصير لأنّه في أقل أحواله مؤلّف من صوت صامت وحركة ، ومفتوح لأنّه انتهى بحركة(ح).

2) **المقطع الطويل:** ونميّز فيه بين مقطعين طويلين هما ؛ مقطع طويل مفتوح (ص+ح+ح)، فهو بذلك يتألّف من مقطع قصير مفتوح (ص+ح) وحركة(ح). في حين يتألّف المقطع الطّويل المقفل(ص+ح+ص) من مقطع قصير مفتوح(ص+ح) وصامت(ص).

3) **المقطع المديد:** ونميّز فيه بين نوعين ؛ مقطع مديد مفتوح (ص+ح+ص+ح) الذي يتألّف بدوره من مقطع طويل مقفل (ص+ح+ص) وحركة(ح). ثمّ مقطع مديد مقفل (ص+ح+ح+ص) يتألّف من مقطع طويل مفتوح(ص+ح+ح) وصائت(ص).

والملاحظ أنّ هذه النّماذج توضّح طبيعة النّظام المقطعي الصّوتي لبنية الكلمة العربيّة التي تتقاسم المقطع القصير المفتوح ، كمكوّن أساس يتصدّر بداية بنية الكلمة باعتباره أصغر وحدة صوتيّة لا تقبل التقطيع ؛ فلا وجود لمقطع صوتيّ في اللّغة العربيّة يتكوّن من صوت واحد صامتا كان أو صائتا ، واهتم المحدثون كثيرا بالمقطع في حين لم ينل حظّه من الدّراسة عند العرب القدماء بالرغم من ظهوره اصطلاحا عند الفارابي حيث قال:" المقطع كلّ حرف غير مصوّت أتبع به صوت قصير قرن به ، فإنّه يسمى المقطع القصير ، والعرب يسمونه الحرف المتحرّكمن قبل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات ، وكلّ حرف لم يتبع به صوت أصلا وهو يمكن أن يقرن به ، فإنّهم يسمونه الحرف الساكن ، وكلّ حرف غير مصوّت قرن به مصوّت طويل فإنّا نسميه المقطع الطّويل."[7] هذا يعني أنّ العرب ميّزوا بين مقطعين:

المقطع القصير (الحرف المتحرّك)؛ هو صوت صامت مقترن بمصوّت قصير(حركة الفتحة أو الضمّة أو الكسرة)، والمقطع الطّويل ؛ هو كلّ صامت مقترن بمصوّت طويل (الواو ، أو الياء أو الألف)، ثمّ الحرف السّاكن والسّاكن عندهم وصف لما ليس متحرّك ،و هذا يؤكّد الدّور الفعّال للصّوامت والحركات في بناء المقطع الصّوتي في اللّغة العربيّة. وسينطلق الميزان الصّوتي في تمثيل بنية الكلمة من مقاطعها الصّوتيّة. هنا نطرح سؤال ما علاقة الصّوامت والحركات بالميزان الصّرفي والميزان الصوّتي في تمثّلهما لبنية الكلمة العربيّة خاصة إذا طرأ عليها إعلال أو إبدال ، وهل سيعكس الميزان الصّرفي بنية الكلمات التي لاتعرف الثّبات ؟

2-1- الإبدال في بنية الكلمة في الميزانين: ويجب الإشارة إلى أنّ الإبدال وفقا لهذين المعيارين ، سيكون إبدالا صرفيّا في الميزان الصّرفي ، وصوتيّا في الميزان الصّوتي ، والإبدال في الصّرف هو أن تقيم مكان حروف معيّنة حروفا أخرى لتيسير النطق به وهو ضروريّ في الصّرف ، يستند إلى معيار الشّيوع ، ويطلق عليه القدماء مصطلح"الإبدال الشّائع"[8]وتستعمل فيه الكلمة المبدلة (الأصل) وليس المبدل منها(الفرع) وسنراه كثيرا في باب تاء الافتعال. أمّا الإبدال الصّوتي: أو الإبدال اللّغوي فهو غير ضروري ويقع في كلّ الحروف دون استثناء ، في هذه الحالة نستعمل الكلمة المبدلة والمبدلة منهاوعليه فإنّ التّمييز بين الإبدال الصّرفي والصّوتي يقوم على معيار الأصل والفرع. فكيف يتعامل الميزان الصّرفي والصّوتي مع الأبنية التي طرأ عليها إبدال ؟ وسنبدأ من إبدال تاء الإفتعال.

أوّلا: إذا كان فاء افتعل حرفا من حروف الأطباق: تبدل تاء الإفتعال(طاءً) إذا كان فاء الكلمة حرفا من حروف الإطباق وهي: (الضّاد أو الظّاء أو الطّاء أو الصّاد)، فهو تغيير ناتج عن تأثير تمارسه فاء الكلمة إذا كان مطبقا ، فيه من الجهر والتّفخيم ما يجعله عاملا مؤثّرا يفرض تغيير تاء الكلمة وهي تاء الافتعال في أبنية مثل: (اصْتَبَر و اضْتَرَب) باعتبارهما من الأصول الافتراضية عند القدماء ولأسباب صوتيّة حدث إبدال (التّاء) (طاءً)، لتماثل فاء الكلمة (الصاد) في صفة الجّهر والتّفخيم ، وتحوّل الأصل الافتراضي وجوبا إلى (اصْطَبَر واضْطَرَب) فالزّائد هنا مبدل من تاء الإفتعال نطق به ردّا إلى الأصل فقالوا في وزن المعدّل (افتعل) قياسا على الأصل. ووقف عبد الصّبور شاهين على وزن ما تعرّض للإبدال في باب تاء الافتعال قائلا:" لأنّ تحوّلها طاءً ليس مطلقا ، بل هو عارض والطاء ليست من حروف الزّيادة"[9] فهي إن صحّ التّعبير تاء مفتعلة. وتعامل معها الميزان الصّوتي على أساس حرف من

حروف الزّيادةفنطق بها في الوزن ، فجاء وزنها على أصلها الحالي المنطوق ؛ أي صورتها الحاليّة المنطوقةفقالوا في وزن (اصْطَبَر واضْطَرَب) هو (افطعل).

ثانيا: إذا كان فاء افتعل (دالا- ذالا- زايا) : تبدل تاء الإفتعال في الصّورة المعدّلة عن الأصل (دالا) إذا كان فاء الكلمة الموزونة في أصلها الافتراضي(دالاً أو ذالاً أو زايًا) مثال ذلك: (ازتهر ،ادتخر ، اذتكر) تتحوّل بعد الإبدال إلى (ازدهر ، ادّخر ، اذّكر أو ادّكر) على وزن (افتعل)، ردّا إلى الأصل في الميزان الصّرفي ،وعلّة الإبدال هنا حسب القدماء أنّ (الزّاي) في(ازتهر) وهو فاء الكلمة مجهورة شديدة ، و(التّاء) التي تجاورها مهموسة رخوة فكان عليهم تقريب أحد الحرفين من الآخر حتى يقرب النّطق بها دون ثقل في ذلك ، فأبدلت (التّاء) (دالا) حتّى تماثل (الزّاي) في الجهر ، في حين يقابل الميزان الصّوتي الصّور المعدّلة كلّ واحدة منها على أصلها الحالي المنطوق ،فقال في وزن(ازدهر ، ادّخر ، اذّكر)على التّوالي(افْدَعل ، افَّعَل ، ادَّعَل)، وهي في ذلك ثلاثة أوزان مقابل وزن واحد في الميزان الصّرفي.

ثالثا: إذا كان فاء افتعل حرف علّة: ومن الأفعال ما جاء فاؤها (واوا أو ياءا) في الأصل على وزن (افتعل)، ليزن الميزان الصّرفي الصورة المعدلة ردّا إلى الأصل ، مثال ذلك: قولهم في وزن(اتَّصَل)= (افتعل) ردّا إلى الأصل ؛ فالأصل في (اتَّصَل) حسب الميزان الصّرفي هو (اوْتَصَل) على وزن (افتعل) وحدث إبدال (الواو) في الأصل إلى (تاء) وتحوّلت إلى (اتْتَصَل) ثمّ أدغمت التّاء المبدلة في (تاء) افتعل فتحوّلت إلى(اتَّصَل)وأبقي وزنها على الأصل ، في حين يزنها الميزان الصّوتي على صورتها المنطوقة الحالية ، فيقول في وزن (اتّصل) (افّعل) أو(اتّعل) وقس ذلك على ما يتفرّع عن افتعل في المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول.

الملاحظ أنّ القدماء في تفكيرهم لوضع ميزانهم الصرفيّ ، حاولوا قدر المستطاع تحقيق مبدأين: الاختصار ؛ فوضع وزن(افتعل) لتتشاركه عدّة أبنية مثل: (اضطرب واصطبر وازدهر وادّخر وادّكر واذّكر ، واتّصل) ، فيكون الميزان الصّرفي أكثر تحديدا واختصارا ، في حين نجد الميزان الصّوتي قد أكثر من الأوزان وهذا سيؤثّر على استيعابها. أمّا المبدأ الثّاني فإنّ الميزان الصرفي يميل أكثر إلى الخفّةفي التمثيل ؛إذ ينتقل من الاستثقال نحو الاستخفاف

وهذا سنراه في موضع آخر من دراستنا ، عكس الميزان الصّوتي الذي ينتقل من الخفّة في النطق والثّقل في الوزن ، وعلى الوتيرة نفسها سيعالج وزن الأبنية في حالات الإعلال.

2-2- الإعلال في بنية الكلمة في الميزانين: من الإبدال إلى الإعلال وسنرى أنّ التغيير سيزداد إذا تعلّق الأمر بالإبدال بين حروف العلّة وأنواعه ،وسيظهر الفرق جليّا بين الميزانين في تعاملهما معه ، وسنأخذ بعض الأمثلة لإظهار ذلك.

أوّلا: الإعلال بالقلب: يقول القدماء في أحرف العلّة أنّها لا تثبت على حال فهي كثيرة التّغيّر وهذا يؤثّر على بنية الكلمة التي يحدث فيها إعلال وعلى وزنها كذلك ،سنبدأ بالفعل الثّلاثي الأجوف وما يقابله في الميزان الصّرفي وفي الميزان الصّوتي ،خذ مثلا **(قَال- بَاع)** هي أفعال ثلاثيّة على وزن **(فَعَل)** لأنّ الأصل الصّرفيّ فيها **(قَوَل- بَيَع)** حيث تحرّكتالواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبت (ألفا) ،والعدول عن الأصل سيجعل حروف العلّة مكان بعضها البعض و(قَوَل وبَيَع) هي أصول مستثقلة يجب استخفافها ، علما أنّ القدماء استثقلوا فتحة الواو ، والياء ، فقلبت (الواو والياء)(ألفا) فتماثلت عين الكلمة مع حركة فائها.أمّا ما يقابلها في الميزان الصّوتي فجاءت على صورتها الأصليّة المنطوقة **(فَال)** فما ينطق به يترجم في الميزان ، وما لا ينطق لا يترجم ، وسنمثّل ذلك بمعادلة صوتيّة حسب التّحليل المقطعي :

قَوَل	**qa/wa /la =**	**قَال= qa/a/la**	**قال= qaa /la**
	ق ـَ/ و ـَ/ ل ـَ	ق ـَ/ ـَ/ ل ـَ	ق ـَا/ل ـَ
بَيَع	**ba/ya /ça=**	**باع= ba /a /ça**	**بَاع= baa /ça**
	ب ـَ/ي ـَ/ع ـَ	ب ـَ/ ـَ/ع ـَ	ب ـَا/ع ـَ

كانت هذه الكتابة الفونتيكيّةللمقاطع الصّوتيّة للكلمات الأصول (قَوَل وبَيَع) والصّور المعدّلة عنها(قال ، باع) ، حيث أسقط المحدثون من المقطع الثاني صوتا صامتا لكلّ كلمة أصليّة في الكتابة الصّوتيّة لها فنتج عنه: **قوَل= قال= qaa /la** ومنه يكون وزن قال هو (فال) وليس (فَعَل) ؛ وهذا ما طبّق على **بَيَع= بَاع= baa/ça** ، مع العلم أنّ ما أسقط يقابله في الكلمة الأصل صوت صامت فهم في ذلك أسقطوا ما أحدث ثقلا في النّطق. فالوزن الصّوتي في هذه

الحالات لا يوافق الوزن الصرفي ؛ فألف المّد (aa) التي تقابل عين الفعل من المفروض أن تكون متحرّكة ، تظهر كامتداد فقط لحركة الصّوت الذي سبقها أي حركة فاء الفعل ، فهي بذلك لاتقابل عين الفعلوعليه لا نجد لها ما يقابلها في الوزن.

لقد عالج الميزان الصّرفي التّغيّرات الإعلاليّة وفق تغيّرات صوتيّة افتراضية ، و عالجها الميزان الصوتي وفق تغيّرات صوتيّة حاليّة ، واستثقل القدماء الحركات على حروف المّدفقالوا إذا تحرّكت (الواو والياء) وانفتح ما قبلهما فقلبت (ألفا) ؛ لأنّها تتجانس مع فتحة الواو والياء في (قَوَل وبَيَع) ،وبما أنّ الواو والياء متحرّكتان نظروا إليهما على أنّهما حركتا مدّ والقلب فيهما واجب ، وهذا دليل على دراية القدماء بالعلاقات المتبادلة بين الحركات وأكّده ابن جني الصّوتي قائلا: "باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها ، وباب هجوم الحركات على الحركات"[10] .ووفقا للتّحليل المقطعي اصطلحوا على الواو والياء المتحرّكتين بشبه الحركة ومعالجته صوتيّا بإسقاطه من البنية الإفتراضيّة. لكن إذا كانت الواو المتحرّكة شبه حركة ووجب إسقاطها من قَوَلفي الكتابة الفونتيكيّة qa/wa /la ، و(الواو) المتحرّكة يقابلها فونتيكيّا المقطع الثّاني(wa) ويقابلها (العين) في الوزن الصّرفي ، فإذا أُسقط تتحوّل بنية الكلمة إلى قَلَ = qa/la. والقدماء قالوا إذا تحرّكت (الواو والياء) وما قبلهما مفتوح تقلبا (ألفا)، فشرط القلب هنا واضح فأين شرط الإسقاط ؟ وتظنّ الباحثة أنّ (الواو) المتحرّكة لم تقبل بحركة الفتحة المقترنة بها فصعُب النّطق بها ، وأنّ توالي الحركات له تأثير على (الواو) فوجب قلبها بنوع من الإمالة حتى تناسب حركة ما قبلها وما بعدها فقُلبت ألفا لوجود تناسب صوتي بين النّطق بالحركتين المتتابعتين والنّطق بالألف.

لكن ماذا عن الإعلال بالنّقل في صيغة الماضي والحاضر والأمر للفعل المعتل ، وكيف سيتعامل معها الميزان الصّرفي والصّوتي ؟

ثانيا: الإعلال بالنّقل: يتّجه الميزان الصّرفي في هذه الحالة من صيغة الماضي (قَوَل, بَيَع) على وزن (فَعَل) نحو المضارع (يقُول ، يَبيع) على وزن (يَفْعَل) ردّا إلى الأصل (يَقْوُل ، يَبْيِع) ، وهي أصول مستثقلة لأنّ عينها حرف علّة متحرّك سبقه حرف ساكن ، حدث نقل لحركة الواو والياء إلى ما قبلها فأُسكنت الواو والياء(يَقُول ، يَبِيع).لينطلق الميزان الصّوتي في ذلك من (قال) على وزن (فال) نحو المضارع منه (يَقُول) على وزن (يفُول) ، وربّما لن يجد صعوبة في وزن صيغة الأمر وهي (قُلْ) يمثّلها مباشرة على (فُلْ) وأصلها(أُقْوُل) ، -لم يختلف عن القدماء

في وزنها- وما يحذف في الموزون يقابله حذف في الميزان وهي قاعدة القدماء في ميزانهم الصّرفي ، حين استثقلوا التقاء الساكنين عند النّطق بهما في (أُقْوُلْ) فدرجوا إلى نقل ضمّة الواو (عين الفعل) إلى القاف (فاء الفعل) حذفت همزة الوصل فصارت (قُوْلْ) ولتجنّب التقاء السّاكنين كقانون صوتي عند القدماء صارت (قُلْ) على وزن (فُلْ)، إلاّ أنّ أصحابه أصحاب الميزان الصّوتي فسّروا التّغيير الحاصل بالحذف المباشر في الوزن مثلما حذف في النّطق الحالي ، فنظروا إلى مقطع المد في (قُوْلْ) أنّه غير مقبول نطقا فحذفوه.و سيتعامل الميزان الصّوتي مع باقي الأوزان المختلفة بهذه الطّريقة في المعالجة ، حتّى مع أبنية المشتقّات المختلفة اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها ، والميزان صوتيّا كان أم صرفيّا يخضعانلقوانين صوتيّة تتحكّم في بنية الكلمة ، والفرق الجوهري هوأنّ الميزان الصّرفي يميل إلى الأصل الافتراضي والميزان الصّوتي يميل إلى الصورة المنطوقة الآنية للكلمة ويرفض العمل بالمفترض في تفسير هذه الظّواهر السابقة ،وظواهر أخرى لم نتوقّف عندها. ويُعتبر الأصل المفترض من أهم أسباب التّوجّه نحو التّجديد في الصّرف العربي من خلال المعطى الصّوتي الحديث.

3. أسباب ودواعي التّوجّه نحو الميزان الصّوتي:

انتهى بنا التّحليل السّابق وإنكانمختصرا غير شامل ، إلى نقطة مهمّة مفادها أنّ القدماء ومن سار على منهجهم ، يتعاملون مع الصّورة الأصليّة للكلمة في ميزانهم الصّرفيّ وهو أصل افتراضيّ ، في حين يتّجه الميزان الصّوتي نحو الصورة الأصليّة المنطوقة للكلمة لتمثيلها في الميزان ، وظنّ البعض منهم أنّ هذا الأخير- الميزان الصّوتي- الأيسر و الأشمل في تمثيل بنية الكلمة العربيّة بتغيّراتها المختلفة ، لعدم حاجته إلى تلك الأصول الافتراضية لتحديد وزن وتشكّل الكلمة. والقصد هنا ، أنّ الميزان الصّرفي في اعتماده على الأصول الافتراضية قد صعَّب الوصول المباشر إلى بنية الكلمة ووزنها ، أو بعبارة أخرى لم يمثّل بنية الكلمة أحسن تمثيل ، فتوجّب علينا الوقوف ولو بالقدر القليل على مبدأ الأصل الافتراضي أو المقدّر كسبب رئيس للتّوجّه نحو الميزان الصّوتي.

1.3 القدماء والأصل الافتراضي:

إنّ العمل بالأصل مبدأ متأصّل في الفكر اللّغويالعربيّبصفة عامة و الصّرف بصفة خاصة ، و الأصل من المنظور الصّرفي هو "معيار اقتصادي تُردّ إليه الكلمة وتقاس به إذا

تجافى بها الإستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنّقل والحذف والزّيادة إلخ."[11] وهي فائدة يحققها العمل بالأصل ، كمعيار تجريدي سمح للصرفيّين بناء قواعد عامة لتشكّل الأبنية ، والنّظر في تلك التّغييرات الشّكليّة والظّواهر الصوتيّة العامة التي تنبني على أساسها بنية معدّلة عن الأصل وهذا يدفعنا للحديث عن الأصل الافتراضي في علاقته بالميزان الصّرفي ، الذّي أسّس له أهل الصّرف قديما وتتبّعوا على أساسه تفسير تشكّل بنية الكلمة ، علما أنّ العمل بالأصول الإفتراضيّة قضيّة بين قبول ورفض في الدّرس الصّرفي قديما وحديثا.

يقوم مفهوم الأصل الافتراضي في الصّرف العربي على تأويل للفرع على الأصل ، حيث وضع القدماء أصلا مقدّرا تُرجع إليه كلّ الصّيغ المتجانسة ، كطريقة غير مباشرة للحديث عن الأبواب الصرفيّة الصّوتيّة كالإبدال والإعلال الطارئ على البنية الشّكليّة للكلمة دون المساس بمعناها ، لتكون قاعدة الميزان الصّرفي قاعدة افتراضيّة لها مؤيديها ورافضيها قديما وحديثا. وأشارت بعض الدّراسات إلى أنّ ابن جنّي من الرّافضين للأصول الإفتراضيّة حين قال: « هذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته ، وذلك كقولنا الأصل في (قام): قَوَم وفي (باع): بَيَع وفي (طال): طَوَل[...]وإنّما معنى قولنا: إنّه كان أصله كذا: أنّه لو جاء مجيء الصّحيح ولم يعلّل ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا[...] ، فأمّا أن يكون استعمل وقتا من الزّمن كذلك ، ثمّ انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللّفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النّظر.»[12] وتظنّ الباحثة أن ابن جني في هذا المقام يؤكّد على الجانب الافتراضي والوهمي لهذه الأصول ، حتّى لا يظنّ البعض من معاصريه ومن بعدهم أنّها أصول نطقت بها العرب مدّة ثمّ تركتها ، فهو يحتفظ بالأصل الافتراضي ويرفض العمل بالأصل التاريخي التّطوّري. لكن المعارضة الكبرى ظهرت وبقوّة عند اللّسانيين الوصفيين المحدثين مع الدّرس الصّوتي فأعابوا على الصّرفيين القدماء ، اللّجوء إلى الأصول الافتراضيّة لتفسير بعض الظّواهر الصّرفيّة ذات المنحى الصّوتي البحت ، وتقعيدهم للفعل الأجوف مثل (قال وباع) أصولا افتراضية (قَوَل وبَيَع) ، فاتُّهم الميزان الصّرفي في اطّراد هذه الأصول الافتراضيّة ، التي جاءت بعد ملاحظهم لعدم امتثال الفعل الأجوف للوزن الثّلاثي (فَعَل) ، وأدلى عبد الصّبور شاهين برأيه في قضيّة الميزان الصّرفي والعدول عن الأصل مؤكّدا على " أن تزن الكلمة على ما هي عليه فعلا ، لا على ما كانت عليه أصلا[...] لأنّ مهمّة الوزن تقدير عناصر الكلمة على ما هي عليه في الواقع

النّطقي ، وتصوير كلّ تغيير في أصواتها ، أو في مواقعها."[13] في تحديد وزن بنية الكلمة ، ولا غرابة في هذا التّوجه فلقد أجازه القدماء وأكّده ابن الحاجب قائلا:« من القدماء من أجاز أن توزن الألفاظ المعتلة على حسب صورتها النّهائيّة ، فقد سبق برأيي في هذا الاتجاه "عبد القاهر الجرجاني" الذي أجاز الوزن على المبدل, يقول الرضي « وقال عبد القاهر في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يعبّر عنه بالبدل ، فيقال في "قال" أنّه على وزن "فال".»[14] فأجازوه جوازا وليس وجوبا. ومن المحدثين من أصرّ الإبقاء على الأصول الافتراضيّة كسبيل للانتقال من البنية العميقة (الأصل المفترض) إلى البنية السّطحيّة (الصّورة المعدّلة عن الأصل) وأكّد ذلك مصطفى النحاس في الإبدال في باب الإفتعال قائلا: «... ولا نستطيع أيضا أن نغفل على أنّ (الطاء) في اصطبر واضطرب ليس (طاء) وإنّما أصلها (تاء)، وليس من العلم أن يقف الدّرس الوصفي المحض عند حدود وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيرا لها.»[15] والميزان الصّوتي يتّجه نحو وصف البنية السطحيّة (اصطبر) ويزنها حسب صورتها الحقيقيّة هذه بعيدا عن البنية العميقة (اصتبر) ويزنها وفقا للتّغييرات الصّوتيّة التي لحقت بها في استعمالها الحالي ، وهم في ذلك يرفضون وزن الكلمة المعدّلة عن الأصل على وزن الأصل المفترض الذي يقوم عليه الميزان الصرفي . باعتباره مظهرا من مظاهر المعياريّة في الصّرف العربي. وعليه لماذا يتّجه الصّرف العربي في تمثيل بنية الأبنية إلى العدول عن البنية الافتراضية ، وما هي دواعي هذا التّوجه ؟.

اتّجه القدماء نحو العدول عن الأصلحتّى تستقيم بنية الكلمة في صورة جديدة ويعني هذا أنّ الكلمة الأصليّة المفترضة تحدث فيها تغييرات تؤثّر في بنيتها الدّاخليّة تنقلها من حال إلى حال شكلا ونطقاوفقا لمبدأ الأصل الغير المباشر أي ؛ الافتراضي واستحضار بنية معدّلة تخالف هذا الأصل هو نتاج حاصل عن أسباب:[16]

أسباب صوتيّة تخضع لقوانين معيّنة ؛ باعتبار أنّ الكلمة تكوّنها بنى صوتيّة تتفاعل فيما بينها وفقا لعلاقات التّأثير والتّأثّر ذات طبيعة صوتيّة محضة ، فهو نابع من خصائص الأصوات (الصّيفات والمخرج) بحد ذاتها ؛ ومن هذا المنطلق أثبت القدماء أنّ الثّقل في النّطق ببعض الأبنية ، ناتج أساسا من تتابع أصوات تتنافر خصائصها أدى إلى التماس الخفّة بتحقيق التّماثل الصّوتي ، وبين الثقل والخفة نكون قد وقفنا عند "قانون الجهد الأقل" هروبا عن الاستثقال الذي دفع القدماء في ميلهم إلى الخّفة ، بالعدول عن (قَوَل) كبنية أصليّة

افتراضيّة يثقل النطق بها إلى (قَال) كصورة معدّلة عن الأصل ، وتقاس في وزنها على الوزن الأصلي المفترض (فَعَل)، فقالوا عندها بالإعلال كقانون للتّغيير الحاصل. ولقد وقف ابن جنّي الصّوتي عند أسباب العدول عن الأصل ، وفصّل فيه تفصيلا فميّز بين ثلاثة أنواع من الأسباب ذات منحى صوتي محض انطلاقا من تمييزه بين اضرب الأصول المعدّل عنها ، فقال: «منها ما لا يمكن النّطق به ؛[...] ومنها ما يمكن النّطق به ، غير أنّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطّراحه ، إلاّ أن يشذّ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أوليّة حاله ؛[...] وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرّف منه إذا كانت فاؤه صادا ، أو طاءا ، أو ظاءا ، أو دالا ، أو ذالا ، أو زايا على أصله [...] ومنها ما يمكن النّطق به إلاّ أنّه لم يستعمل...»[17] سنقف عند النّوع الثّاني" ترك الأصول والعدول عنها استثقالا" ؛ وكما نعلم فالعرب يميلون إلى الخفّة ولا يكلّفون أنفسهم بذل جهد في النّطق بالأصوات ، فهي غاية يجب تحقيقها مهما كانت الوسيلة ، و"الاستثقال درجات إذ تتفاوت الأصول المستثقلة في درجة الجهد المبذول للنّطق بها ، فمنها ما يكون بدرجة كبيرة توجب التّحوّل عنه وجوبا لازما ومنها ما يكون استثقالها محتملا ، وهذه يكون التّحول عنها جائزا غير واجب"[18] وبين الوجوب والجواز فإنّ الاستثقال سبب فاصل ، وفي الوقت ذاته نتيجة حاصلة عن الخصائص الصّوتيّة للبنية الأصليّة من حيث مخارج أصواتها المتطابقة والمتقاربة ، واختلاف صيفاتها ولقد فصّلت فيها لطيفة النجار على النّحو الأتي:[19]

استثقال النّطق بالمتطابقين وبالمتقاربين: أوّلا: الاستثقال النّاتج عن صعوبة النّطق بصوتين متطابقين أو متقاربين من حيث المخرج: في البنيّة الأصليّة ؛ حيث استثقلت العرب النّطق ببنية مثل: (شدَدَ) وهي بنية أصليّة استثقل فيها النّطق بالمثلين (الدّال الأولى والثّانيّة) لتطابقهما في المخرج والتّطابق هنا ليس حكرا على الصامتين بل كذلك لتتالي وتتطابق صائتيهما (حركة الدّال الأولى وحركة الثّانيّة) هما حركتان متماثلتان ، فكان العدول عن الأصل واجب الحدوث فقالوا في (شدَدَ) (شدّ) وهذا يدخل في باب الإدغام ، حيث أدغمت الدال الأولى في الثانيّة استثقالا للنطق بصوتيين مثليين متطابقين في المخرج ، على وزن (فعل).

ثانيا: الاستثقال النّاتج عن صعوبة النّطق بصوتين متقاربين في المخرج وليسا بمثلين في هذه الحالة ، نجدهم يعدلون عن الأصل في (انمحى) إلى (امّحى) فاستثقلوا النّطق

بالمتقاربين في المخرج ، (النّون السّاكنة والميم) فأدغموا الصّوت الأوّل في الثّاني. ووزنها الصّرفي على الأصل (انفعل).

استثقال لاختلاف الصّوتين في الصّيفات: اعتمد القدماء في التّمييز بين الأصوات اللّغويّة على مبدأ تحديد صيفاتها التي تجعلها مختلفة عن بعضها البعض ، فقالوا بالأصوات المجهورة والمهموسة ، والشّديدة والرّخوة والمطبقة والمنفتحة إلخ ، واستثقلوا المجاورة بين صوتيين مختلفين في الصّيفات فكان إبدال أحدهما حلاّ لفك الاستثقال ، وفي ذلك عدّلوا عن الأصل فيما جاء على وزن (افتعل) فقالوا بالإبدال في باب تاء الإفتعال ، فأبدلت تاء الإفتعال (طاءا) وجوبا إذا تقدّم عليها صوت مطبق (صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء)وأبدلت (دالا) إذا كان فاء الفعل قبلها (دالا أو دالا أو زايا).

كانت هذه أهم الأسباب الصّوتيّة التي دفعت القدماء للعدول عن الأصل المفترض دون التّخلي عن الأصل المفترض وعن وزنه كذلك. فقالوا في وزن (اصطبر) افتعل قياسا على الأصل المفترض (اصتبر)، وفي وزن (قال) فعل قياسا على الأصل المفترض(قَوَل)أي ؛ ردّا إلى الأصل وعملا بالأسباب الصّوتيّة. وقاعدة العدول عن الأصل ، هي قاعدة اطّردها القدماء لأسباب صوتيّة جعلتهم يتحوّلون من بنية لأخرى ، كما وضّحناه من قبل ، وأحيانا العدول يكون لسبب آخر بعيد عن بنية الكلمة "وإنّما هو سبب يتعلّق بميل اللّغة إلى بناء قواعدها على أصول عامة مطردة" [20] أي التّركيز على الكليّات قبل الجزئيّات.

من هنا يكون العدول عن الأصل في اتّخاذنا بالأسباب الصّوتيّة ، تغيير طارئ لا بدّ منه لأنّه مفتعل في بنية الكلمة ذاتها ،بل ناتج عن طبيعة العناصر المشكّلة لها. وعُرف عن العرب تمكّنهم المزج بين الأصوات ، وهو ما أكّده ابن جني حين قال في سرّ صناعة الإعراب:« مذهب العرب من مزج الحروف بعضها ببعضوما يجوز من ذلك ، وما يُمتنع وما يحسنوما يقبح... » [21] هذه ميزة اللّسان العربي ، التي سهّلت عليهم العدول عن الأصل دون العدول عن الوزن الأصلي ؛ (فاصطبر) صورة معدّلة عن (اصتبر) احتفظت بالوزن على الأصل (افتعل) و(قَال وبَاع) صور معدّلة عن (قَوَل وبَيَع) احتفظت بالوزن على الأصل (فعل). لكن مع ظهور الدّرس اللّغوي الحديث والتّأثر به كمنهج جديد يمكن من خلاله إعادة قراءة التّراث اللّغوي العربي في كلّ انتاجاته ، خاصة الصّرفيّة منها وبالتّحديد الميزان الصّرفي العربي الذي أعيب عليه ، ومن منطلق صوتي ارتكازه على الأصل الافتراضيقد سبق لنا شرحه. وبسم التّجديد ظهر

الميزان الصّوتي تحت مظلّة الدّرس اللّساني الصوتي الحديث فظهرت محاولات تيسيريّه للميزان الصرفي من خلال هذا المعطى الصّوتي وحجّتهم في ذلك أنّ العمل على أساس الأصل الافتراضي يتنافى مع المنهج اللّغوي الحديث ، وهذا يعني أنّ ماجاء عن طريق هذا المبدأ بعيد عن الدّقة العلميّة. إلاّ أنّ الأصل الافتراضي منهج للتّحكّم في التغيّرات الكثيرة الطارئة على الكلمة العربية خاصة الإعلاليّة والإبداليّة منها ، وهذا سيصعّب على المجدّدين إحلال الميزان الصّوتي مكانه ، وأكّدوا ضرورة إسناد الإعلال والإبدال إلى حقائق صوتيّة في ظلّ الميزان الصّوتي ، الذي يمثّل بنية الكلمة تمثيلا دقيقا بانطلاقه من المنطوق ،إلى هنا نصل إلى الإجابة على إشكاليّة مداخلتنا.

4. الميزان الصّوتي معيار تكميلي للميزان الصّرفي وليس ببديل:

انطلاقا ممّا سبق يمكن الإجابة بالقطع عن الجزء الأوّل من الإشكاليّة ؛ أنّ الميزان الصّوتي لا يمكن أن يكون بديلا عن الميزان الصّرفي ، ولا حتّى العكس ، باعتبار أنّ للميزان الصّرفي خصائصه التي تجعله يناسب طبيعة اللّغة العربيّة الاشتقاقية ، والكثيرة التّشكّل والتّغيّر ، لذلك نجده يتعامل بالأصول الافتراضية ، في حين يتّجه الميزان الصّوتي نحو تمثيل بنية الكلمة وتحليل مقاطعها وإظهار التّغيّرات الطّارئة عليها من منطلق صوتي منطوق آني. إنّ الاهتمام بالأصول الافتراضية ، هو انطلاق من البنية العميقة للكلمة الموزونة في حين يتّجه الميزان الصّوتي نحو البنية السطحيّة الظّاهرة للكلمة الموزونة وهذا المبدأ استدركه الفكر اللّغوي التّحويلي حديثا. فالميزان الصّرفي في قيامه على مبدأ الأصل الافتراضي لهدف أساس هو تقصّي وحصر تغيّرات الأبنية المتشاكلة ، فهو منهج قائم الذات في الصّرف العربي كلّه ، لايمكن هدمه بسهولة.

بين هذا وذاك ، فقد يكون الميزان الصّوتي تكميليّا للميزان الصّرفيفي حدود معيّنة خاصة وأنّ الدّرس اللّساني الحديث يُؤكّد أنّ الأصوات مدخل للدراسة الصرفيّة ،والصّرف العربي بحاجة إلى المعطى الصّوتي ومنه الميزان المقطعي كمعيار تكميلي فقط ، دون المساس بالأصول الإفتراضيّة التي لا يتجاهلها المختص. وبدون تقديس للمنجز الصّرفي العربي فإنّ القدماءلم يغفلوا عن الجوانب الصوتية في درسهم الصّرفي ، وبدلا من التّهجّم على منجزهم هذا واتّهامهم بالقصور ، يجب البحث في الأسباب من وجهة نظر ابستمولوجيّة لفهم طبيعة التّفكير اللّغوي العربي في عصر مثل عصرهم. وتظنّ الباحثة أنّ الوزن على الأصول

مقياس نظري لإثبات تغييرات طارئة في بنية الكلمة المفترضة قبل بنيتها المستعملة (الصورة المعدّلة عن الأصل المفترض)، فالقدماء في معالجتهم لظاهرتي الإعلال والإبدال من وجهة نظر صرفيّة لم يغفلوا عن البنية الصوتيّة ، بل أجازوا جوازا وليس وجوبا ، أن توزن بنية الكلمة التي طرأ عليها أيّ تغيير بالإعلال أو بالإبدال حسب صورتها المنطوقة في الإستعمال الفعلي ، وهو رأي توفيقي رأيناه مع الجرجاني وهذا تأكيد إلى ما ذهبنا إليه بالقول ، أنّ الميزان الصّوتي منهج تكميلي في حدود لأنّ الجواز غير الوجوب. وهذا يجعلنا نقول أنّ الميزان الصوتي ليس بديلا للميزان الصّرفي ، إلاّ أنّ المحدثين وتحت مظلّة الدّرس الصّوتي الحديث يتجاوزون ما هو جائز في حدود ، ليتّهموا الميزان الصّرفي بالقصور لإحلال الميزان الصّوتي وهذا أمر بعيد المنال.

من هنا ، كيف يكون الميزان الصّوتي منهجا تكميليّا؟ تظنّ الباحثة أنّ الميزان الصّرفي بحاجة إلى منهج لتفسير التغييرات الصّوتيّة الطّارئة على بنية الكلمة ، والتّحليل المقطعي سيكشف عن الحقيقة الصّوتيّة للتغيير في الأصول الافتراضية لفهم حقيقة وزن الصّورة المعدّلة عن ذلك الأصل ، وهذا من باب التّيسير على المتعلّمين تلقّي الصّرف العربي - بعيدا عن المتخصّصين فيه- يصبحالتّقطيع الصّوتي للكلمة آلية من آليات ضبط وتفسير بعض ما يستغلق عليهم في هذا الجانب. من جهة أخرى المنهج الصّوتي ينظر في البنية الصّوتيّة للكلمة ، فهي دراسة تهتم بالشّكل فجاء اهتمامها بالبنية المعدّلة عن الأصل وقالوا وجوب وزنها كما هي منطوقة فعلا وليس افتراضا ، والقدماء أجازوه فقط.

وعليه نستبعد أن يكون الميزان الصّوتي بديلا للميزان الصّرفي العربي ، بل هو مقياس تكميلي ، وهذا ليس بعيب مادام القدماء أجازوا جوازا و ليس وجوبا ، وهذا الحكم لا يعطي لنا حقّ نكران أهميّة المعطى الصّوتي في الدّرس الصّرفي.

5. **خاتمة:**وفي الختام فإنّ الدّراسة توصّلت إلى النتائج التّالية:

— الميزان الصّوتي لا يمكن أن يكون بديلا عن الميزان الصّرفي.

— الميزان الصوتي في جزئيّة منه قد يكون تكميليّا للميزان الصّرفي ،والتّحليل المقطعي هو هذه الجزئيّة ،و التّقطيع الصّوتي سيخدم الميزان الصّرفي في فهم جيّد لتشكّل بنية الكلمة العربيّة ، وما لا يجب نكرانه هو أنّ الميزان الصّوتي ينطلق من نقطة نهاية الميزان الصّرفي.

— قيام الميزان الصّرفي على الأصول الافتراضية ، لا يعني ابتعاده عن التّفسير العلمي ، وإنّما بفضل هذه الأصول كانوا أكثر دقّة في عصر مثل عصرهم في وصف وتفسير أكثر الظواهر اللّغويّة تغيّرا وتعقيدا كالإعلال والإبدال ، ولم يغفلوا عن الجوانب الصّوتيّة التي تتحكّم فيها.

— العودة إلى الأصول الافتراضية في حقيقة الأمر هي صور صوتيّة ينبغي أن تكون عليها الكلمة الفرعيّة قبل الإبدال أو الإعلال فيها ، فهو منهج قائم الذّات يخدم اللّغة بصفة عامة كما يخدم اللّغة في الإستعمال.

— أسباب العدول عن الأصل هي أسباب صوتيّة محضة بالدّرجة الأولى. وميل علماء اللّغة إلى اطّراد الأصول الإفتراضيّة ، هذا لأنّهم كانوا يؤسّسون لعلم الصّرف فميّزوا بين ماهو نظري(الأصل المفترض) كقاعدة عامة وما هو منطوق فعلا (الصورة المعدّلة عن الأصل).

ومن جملة المقترحات التي يمكن تقديمها:

✓ تظنّ الباحثة أنّ نكران الأصل الافتراضي الذي يسير عليه الصّرف العربي ، سيؤدي حتما إلى هدم عمدة الصّرف وهو الميزان الصّرفي ، وعليه فقبل التّفكير في البحث عن بديل بحجّة التيسير ، يجب الوقوف عند هذا المعطى التوراثي بدراسته وفهم حقيقته وخلفياته وأهدافه.

✓ إذا كانت هذه الأصول سببا وراء صعوبة تلقّي الصّرف العربي ، فيجب وجوبا الاهتمام بها دون تقديس ،وفتح مجال بحث واسع في الدّراسات الصّرفيّة العربيّة دون تقديس أو تهجّم.

✓ يجب أن نعيد النّظر في مفهوم التّجديد ، لانّ التّجديد لا يعني أبدا هدم ما هو موجود ومؤسّس له منذ قرون ، على الأقل الأخذ بعين الاعتبار بخصائص اللّغة العربيّة.

6- مصادر البحث ومراجعه:

الكتب:

1. أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، عالم الكتب ، تح ،محمد علي النجار ، ط 4 ، بيروت ، 1983 ، ج1.

2. أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب دار الشّؤون الثّقافيّة ، تح ، محمد علي النجار ، د.ب ، 1990 ، ج1 ، ص 285.

3. أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، دار الهدى للطّباعة والنّشر ، تح ، محمد علي النجار ، بيروت ، لبنان ، د.ت ، ج3.
4. أبو الفتح عثمان ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب ، د.ن ، تح ، حسن هنداوي ، ط2 ، دمشق ، سوريا ، 1993.
5. أبو النّصر الفارابي ، الموسيقى الكبير ، دار الكتاب العربي للطّباعة والنّشر ، تح ، عطاس عبد المالك خشيبة ، د.ط ، القاهرة ، د.ت.
6. أحمد كشك ، من وظائف الصّوت اللّغوي ، د.ن ، د.ط ، القاهرة ، 1983.
7. تمام حسان ، الأصول ، دراسة ابستيمولوجيّة عند العرب: النّحو- فقه اللّغة- البلاغة ، عالم الكتب ، د.ت ، القاهرة ،.
8. جلال الدين السيّوطي ، همع الهوامع ، المكتبة التّوقيفيّة ، تح ، عبد الحميد الهنداوي ، د.ط ، مصر ، د.ت ، ج2.
9. رضي الدين الإستربادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلميّة بيروت ، شرح شواهده محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون ، د.ط ، لبنان ، 1982 ، ج 1.
10. رمضان عبد التّواب ، التّطوّر اللّغوي ومظاهره وعلله وقوانينه ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة ، 1997.
11. عبد الصّبور شاهين ، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة - رؤية جديدة للصّرف العربي - ، مطبعة مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، 1980.
12. لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصّرفيّة في وصف الظاهرة النّحويّة وتقعيدها ، دار البشير ، ط1 ، عمّان ، 1994.
13. ياسر الملاح، كيف تصبح صرفيّا، دار الكتب للطّباعة والنّشر ، د.ط، فلسطين، 2004.

مقال في مجلّة:

14. مصطفى النحاس ، التّحوّل الدّاخلي في الصّيغ الصّرفيّة وقيمته البيانيّة أوالتّعبيريّة ، مجلّة اللّسان العربي ، المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب ، المغرب ، 1980 ، مجلد18 ، العدد1.

7- الهوامش والإحالات:

[1] أحمد كشك ، من وظائف الصّوت اللّغوي ، د.ن ، د.ط ، القاهرة ، 1983 ، ص 19.
[2] ينظر: ياسر الملاح ، كيف تصبح صرفيّا ، دار الكتب للطّباعة والنّشر ، د.ط ، فلسطين ، 2004 ، ص 42.
[3] عبد الصّبور شاهين ، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة - رؤية جديدة للصّرف العربي - ، مطبعة مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، 1980 ، ص 49.
[4] رمضان عبد التّواب ، التّطوّر اللّغوي ومظاهره وعلله وقوانينه ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة ، 1997 ، ص 94.
[5] عبد الصّبور شاهين ، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة ، ص 48.

[6] بتصرّف: المرجع نفسه ، ص - ص - ص 29- 30- 31.

[7] أبو النّصر الفارابي ، الموسيقى الكبير ، دار الكتاب العربي للطّباعة والنّشر ، تح ، عطاس عبد المالك خشيبه ، د.ط ، القاهرة ، د.ت ، ص 1075.

[8] ينظر: جلال الدين السيّوطي ، همع الهوامع ، المكتبة التّوقيفيّة ، تح ، عبد الحميد الهنداوي ، د.ط ، مصر ، د.ت ، ج2 ، ص 219.

[9] عبد الصبور شاهين ، المنهج الصّوتي للبنة العربيّة ، ص 68.

[10] أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، دار الهدى للطّباعة والنّشر ، تح ، محمد علي النجار ، بيروت ، لبنان ، د.ت ، ج3 ، ص 136.

[11] تمام حسان ، الأصول ، دراسة ابستيمولوجيّة عند العرب: النّحو- فقه اللّغة- البلاغة ، عالم الكتب ، د.ت ، القاهرة ، 2000 ، ص 119.

[12] أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب دار الشّؤون الثّقافيّة ، تح ، محمد علي النجار ، د.ب ، 1990 ، ج1 ، ص 285.

[13] عبد الصّبور شاهين ، المنهج الصّوتي للبنة العربيّة ،ص- ص 48 ، 47.

[14] رضي الدين الإستربادي ، شرح شافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلميّة بيروت ، شرح شواهده محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون ، د.ط ، لبنان ، 1982 ، ج 1 ، ص 18.

[15] مصطفى النحاس ، التّحوّل الدّاخلي في الصّيغ الصّرفيّة وقيمته البيانيّة أوالتّعبيريّة ، مجلّة اللّسان العربي ، المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم - مكتب تنسيق التعريب ، المغرب ، 1980 ، مجلد18 ، العدد1 ، ص - ص 143- 144.

[16] ينظر: لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصّرفيّة في وصف الظاهرة النّحويّة وتقعيدها ، دار البشير ، ط1 ، عمّان ، 1994 ، ص - ص 107- 114.

[17] أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص ، عالم الكتب ، تح ،محمد علي النجار ، ط4 ، بيروت ، 1983 ، ج1 ، ص - ص261- 264.

[18] لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النحوية وتقعيدها ، ص 112.

[19] ينظر: المرجع نفسه ، ص - ص 113- 114.

[20] المرجع نفسه ، 115.

[21] أبو الفتح عثمان ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب ، د.ن ، تح ، حسن هنداوي ، ط2 ، دمشق ، سوريا ، 1993 ، ص 811.